الأمم المتحدة

DP/FPA/2018/5

Distr.: General
4 April 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٨

٤-٨ حزيران/يونيو ٢٠١٨، نيويورك

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان - التقييم

صندوق الأمم المتحدة للسكان

التقرير السنوي عن مهمّة التقييم، ٢٠١٧

تقرير مُدير مكتب التقييم

الموجز

يُقدّم التقرير الحالي معلومات عن أداء مهمّة التقييم على مستوى المؤسسات والمستوى اللامركزي، فضلًا عن إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان في اتّساق عمليات التقييم في الأمم المتحدة، بما فيها عمليات التقييم على مستوى المنظومة، وتنمية قُدُرات التقييم الوطنيّة. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض هذا التقرير برنامج العمل وميزانيّة مكتب التقييم لعام ٢٠١٨.

عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي: (أ) الإحاطة علمًا بالتقرير الحالي بشأن مهمّة التقييم الخاصّة بصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٧، وكذلك برنامج العمل وميزانيّة مكتب التقييم لعام ٢٠١٨؛ (ب) الإشادة بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتقدّم الكبير الذي تمّ إحرازه في تعزيز مهمّة التقييم، وبالمساهمة الفعّالة في جهود التقييم على مستوى المنظومة في الأمم المتحدة، وبتبنّي جهود تنمية قدرات التقييم الوطنيّة؛ (ج) التأكيد من جديدٍ على دور مهمّة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتشديد على أهمّية وجود أدلّة تقييم مُستقلّة عالية الجودة في سياق الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وإسهام ذلك في تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠؛ (د) مُطالبة صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم سياسة تقييم مُنقّحة للمجلس التنفيذي في دورته العاديّة الأولى في عام ٢٠١٩.

140518 090518 18-07477X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

"نحن نحتاج إلى ثقافة تقييم مستقلّ وآنيّ
بشفافيةٍ كاملةٍ".

– أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتّحدة

I. المقدمة
نعمل معًا لدعم تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠

١. في الفصل المُشترك من خططهم الاستراتيجيّة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحسين العمل المشترك بينهم ليتّسم بقدرٍ أكبر من الاتّساق والتّعاون. وقد أشادت هذه الكيانات الأربعة بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إعادة تنظيم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي لتنفيذ خطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد تعهّدت ببذل جهود مشتركة على وجه السرعة لزيادة دعم الدول في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وينطوي ذلك على العمل سويًّا بفاعليةٍ أكبر على جميع المستويات، وكذلك تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٢. تلتزم مهمّة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان -المتوائمة تمامًا مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١- التزامًا تامًّا بالمبادئ المذكورة أعلاه، وذلك من خلال تعزيز الاتّساق في مهمّة التقييم في منظومة الأمم المتحدة في المجالات الأربعة التالية:

٣. *التقييمات المشتركة* التزم صندوق الأمم المتحدة للسكان في خطة التقييم المُدرجة في الميزانيّة رباعيّة السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بإدارة ثلاثة تقييمات مؤسسيّة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التزامًا تامًّا بتقييم الفصل المشترك في الخطط الاستراتيجيّة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بالاشتراك مع مكاتب التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وهو يعمل بالفعل على تحقيق ذلك مع مكاتب التقييم الأخرى.

٤. *التقييم على مستوى المنظومة* إيمانًا منه بالأهميّة الاستراتيجيّة لتقييم استجابة منظومة الأمم المتحدة للأزمات الإنسانيّة، يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان -وفقًا لما تُشير إليه خطّة التقييم رباعيّة السنوات- بالمشاركة في قيادة تقييمين على مستوى المنظومة داخل إطار عمل فريق التقييم الإنساني بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضًا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في تدريبين تجريبيين للتقييم على مستوى المنظومة تحت قيادة وحدة التفتيش المشتركة.

٥. *تعزيز اتساق مهام التقييم* بين مختلف الكيانات في منظومة الأمم المتحدة من خلال دعم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وفريق التقييم الإنساني بين الوكالات.

٦. *توحيد القوى مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين لتعزيز القدرات الوطنيّة؛ بغرض تقييم أهداف التنمية المستدامة الموضعيّة*، مع التركيز على وجه الخصوص على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب". يستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في كونه عضوًا نشطًا في مبادرة "EvalPartners"، وهي شراكة عالميّة بين أصحاب مصلحة متعددين لقدرات التقييم الوطنيّة، يشترك في قيادتها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والمنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم، بالإضافة إلى مبادرة "Evalgender+" التي تشترك في قيادتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، أقام صندوق الأمم المتحدة للسكان شراكةً في عام ٢٠١٧ مع مبادرة "EvalYouth"، وهي حركة عالميّة تابعة لمبادرة "EvalPartners"، تهدف إلى تعزيز قدرات المُقيّمين الشباب.

II. مهمّة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان

A. مواءمة مهمّة التقييم مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٧. تخدم مهمّة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان ثلاثة أغراض أساسيّة: (أ) إظهار المساءلة لأصحاب المصلحة بشأن الأداء المُحقّق؛ (ب) دعم عمليات صنع القرار القائمة على الأدلّة؛ (ج) الإسهام بدروسٍ هامةٍ مستفادة للقاعدة المعرفيّة بالمنظمة. ووفقًا لما تنصّ عليه السياسة،[١] تعهّد صندوق الأمم المتحدة للسكان بمراجعة مهمّة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، مع التركيز على مراجعة مهمّة التقييم وفقًا لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويعرض هذا التقرير النقاط الأساسيّة لعمليّة المراجعة، بما في ذلك النتائج والتوصيّات.

[١] تنصّ سياسة التقييم الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2013/5) على ما يلي: "يُراجع صندوق الأمم المتحدة للسكان سياسة التقييم على فتراتٍ منتظمةٍ ويُنقّحها بحسب الحاجة. ويجوز لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يطلب، في عام ٢٠١٦، إجراء مراجعة لنُظراء لمنظومة التقييم الخاصة به، وذلك كجزء من عملية التنقيح".

٨. أصدر مكتب التقييم عددًا من الوثائق الاستراتيجيّة في عام ٢٠١٧ بهدف إعادة مواءمة مهمّة التقييم مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. تُوجّه خطة التقييم المُدرجة في الميزانيّة رباعيّة السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي تبنّاها المجلس التنفيذي في دورته العاديّة الأولى لعام ٢٠١٨، عمليّات تشغيل التقييمات وإدارتها واستخدامها، مع توفير القاعدة الأساسيّة لرصد عمليّة تنفيذ التقييمات المؤسسيّة واللامركزيّة على مستوى البرنامج والإبلاغ عنها.

٩. وفي عام ٢٠١٧، طوّر مكتب التقييم استراتيجيّة التقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١،[٢] بغرض دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز أدائه ومسؤوليّته وكذلك إسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُوفّر استراتيجيّة التقييم -التي تدخل ضمن إطار الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومجموعة التوجيهات الأوسع نطاقًا التي تبنّتها منظومة الأمم المتحدة- توجيهًا واضحًا لمهمّة تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ إذ تُحدّد الأولويّات لتعزيز عمليّات التقييم.

١٠. تُستكمل استراتيجية التقييم بخطّة عمل لتنمية قدرات التقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مما يوفّر مبادرات تنفيذ منهجيّة وعمليّة خلال الأعوام الأربعة التالية؛ لتعزيز مهمّة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

B. النّقاط الأساسيّة في المراجعة الاستراتيجيّة الخارجية المستقلّة لمهمّة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان

١١. يتمثّل الغرض من مراجعة مهمّة التقييم فيما يلي: (أ) تقدير ما إذا كانت سياسة التقييم بحاجةٍ إلى تنقيح أم لا - و، إذا كانت بحاجة إلى التنقيح، تحديد الأجزاء التي ينبغي تنقيحها في السياسة؛ (ب) تقديم تقويم مستقل لمهمّة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفقًا لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، المتعلّقة بالاستقلاليّة والمصداقيّة والفائدة.

١٢. لضمان استقلاليّة عمليّة المراجعة ومحتواها، تأسست لجنة توجيهيّة للإشراف على عمليّة المراجعة - بما في ذلك اختيار استشاري مستقل خارجي لتنفيذ عمليّة المراجعة، فضلًا عن اعتماد تقرير المراجعة. وقد ترأس اللجنة التوجيهيّة الرئيسُ المُشارك لفرقة العمل المعنيّة بمراجعة مهام التقييم في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وهي تتشكّل من ممثّل تابع لمكتب التقييم بوزارة الخارجيّة الدانمركيّة ومكتب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولضمان تنوّع وجهات النظر الجغرافيّة والمؤسسيّة، تمّ تشكيل فريق استشاري فنّي خارجي أيضًا. ويشتمل هذا الفريق الاستشاري -الذي يرأسه نائب رئيس فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم السابق، ومدير مكتب تقييم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)- على نائب المدير التنفيذي للمجلس الوطني لتقييم السياسات العامّة، كونيفال، المكسيك؛ والمدير العام لفريق التقييم المستقل؛ ونائب رئيس البنك الدولي؛ وأمين مجلس إدارة رابطة تقييم منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ورئيس رابطة تقييم أفريقيا.

١٣. وقد توصّلت المراجعة إلى وجود توافق في آراء قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان على المستويين المركزيّ واللامركزي بشأن ما يلي:[٣] (أ) أهميّة مهمّة التقييم المستقلّة من أجل عمل المنظمة بشكلٍ سليمٍ وتحقيق مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان بنجاحٍ؛ (ب) لا غنى عن التقييم من أجل تحقيق الإدارة السليمة ونجاح عمليات صنع القرار السياسي، ومن أجل إعداد تقارير مستقلّة عن المساءلة، ومن أجل توليد المعرفة المُستندة إلى أدلّة. وتعكس هذه النتائج -داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان- وجود تفاهم واتفاق واسعي النطاق، ليس فقط على دور التقييم، وإنما أيضًا على الاستقلاليّة الضروريّة لمهمة التقييم. ويُشكّل هذا التوافق في الآراء أساسًا قويًّا للتقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان - ومن ثم، ينبغي توطيده والاهتمام به والاستناد إليه. ويندرج ذلك ضمن المسؤوليّات المشتركة في المنظّمة، على مستوى الحوكمة والإدارة، وفي الدول والمناطق والمقر الرئيسي.

١٤. توصّلت عملية المراجعة إلى أنّ سياسة تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان سليمة في الأساس. ومع ذلك، فإنها تراعي أنّ سياسة تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان الحالية تحتاج إلى تحديث لكي تتماشى مع التطوّرات والتغييرات في كلٍّ من صندوق الأمم المتحدة للسكان، والأمم المتحدة ككل، وكذلك السياقات العالميّة؛ ومن ثم، فإنّ سياسة التقييم قابلة للتعديلات التي من شأنها عكس أولويّات الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ على نحوٍ أفضل. وأخيرًا، ينبغي أن تُتيح النسخة المنقّحة من سياسة التقييم إمكانية التغيير والابتكار في ممارسات تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن تدعم ذلك.

١٥. لم تتوصّل عملية المراجعة إلى أي دليلٍ أو اقتراحٍ يُفيد بوجود تهديدات للاستقلال التنظيمي. وفيما يتعلّق بالاستقلال السلوكي، تُراعي عملية المراجعة استقلاليّة المقيّمين الخارجيين لكي يحصلوا على الحماية المناسبة. حيث تُساهم آليّات ضمان الجودة بمهمّة التقييم اللامركزيّة في حماية استقلاليّة تقييمات البرامج الإقليمية والقطرية التي تُديرها وحدات عمل لامركزيّة. وفيما يتعلّق بحوكمة مهمّة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتنظيمها، فقد توصّلت عملية المراجعة إلى أنّ إدارة هيكل المجلس التنفيذي وعمليّاتها الحاليّة، وكذلك إدارة هيكل مساءلة العلاقات بين مكتب التقييم وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعملياتها تسير على نحوٍ جيد. ومع ذلك، تُراعي عملية المراجعة إمكانيّة إدخال تحسيناتٍ على: جودة مكتب التقييم التابع للمجلس، وكذلك علاقاته مع إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع فريق الرصد والتقييم الإقليمي والقطري.

١٦. تُراعي عملية المراجعة جيدًا إجراء عمليات التقييم المؤسسيّة واللامركزيّة بشفافيّة، مع مراعاة شمولها البُعدين اللذين سلّطت قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الضوءَ عليهما باعتبارهما أساسًا لمصداقيّة مهمّة التقييم. وقد توصّلت عملية المراجعة أيضًا إلى أنّ توجيهات صندوق الأمم المتحدة للسكان تعترف بوجود قواعد مهمّة أخرى من شأنها المساهمة في مصداقيّة التقييمات، مثل

[٢] استراتيجيّة التقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ متوفّرة على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم.

[٣] التقرير الكامل للمراجعة الخارجية المستقلة لمهمّة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان متوفّر على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم.

السلوك الأخلاقي لفِرَق التقييم المحايدة ذات الكفاءات المهنيّة والثقافيّة المناسبة. وفي حين أنّ عملية المراجعة لا تسعى إلى تقويم مدى التزام ممارسات التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان بهذه القواعد، فإنها لم تُصادف أي مؤشرات تدلّ على خلاف ذلك في جولة اللقاءات والاجتماعات المُكثّفة التي أجرتها. وأخيرًا، توصّلت عملية المراجعة إلى أنّ نظام ضمان جودة التقييمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان يُساهم في مصداقيّة كلٍّ من التقييمات المؤسسيّة واللامركزيّة.

١٧. أمّا فيما يتعلّق بالأداء، فقد توصّلت عملية المراجعة -في إطار المعايير التي حدّدتها سياسة التقييم وإطار العمل المالي والإداري لصندوق الأمم المتحدة للسكان- إلى أنّ مهمّة التقييم أحرزت تقدّمًا مقارنةً بالأهداف التي وضعتها لنفسها، وذلك مع مراعاتها للاقتصاد والكفاءة والفاعليّة. وقد توصّلت عملية المراجعة أيضًا إلى أنّ مهمّة التقييم تُقدّم تقارير عن عملها بصفةٍ عامةٍ على نحوٍ يتّفق مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وفي سياق مهمّة التقييم المستقلّة والقائمة بذاتها التي أُنشئت من الألف إلى الياء منذ خمسة أعوامٍ، يُمكن اعتبار أداء المنظومات الحالية إنجازًا معقولًا ومحمودًا.

١٨. تناولت عملية المراجعة مهمّة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان باعتبارها تخضع للإدارة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنفعة. ومع ذلك، سلّطت عملية المراجعة الضوء على أهميّة استمرار صندوق الأمم المتحدة للسكان في تبنّي عمليّات التقييم الخاصة به لتقديم أفضل سُبُل الدعم في سبيل تحقيق مهمّته في سياقاتٍ صعبةٍ وسريعة التغيّر. وعلى وجه الخصوص، ينبغي التركيز على تعزيز فاعليّة الاتّصال، بما في ذلك فاعليّة التقارير الخطيّة المُتعلّقة بجمهور قرّائها المقصودين.

١٩. وبناءً على الاستنتاجات سالفة الذكر، أوصت عملية المراجعة بما يلي:

ينبغي تحديث سياسة التقييم لضمان اتّساقها مع التطوّرات والتغييرات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي الأمم المتحدة ككل، وكذلك في السياقات العالميّة؛

ينبغي أن تُراعي عروض النتائج والتوصيات التي تُقدّمها التقييمات للمجلس التنفيذي وظيفتها الإداريّة ومتطلّباتها. وهذا يعني -من بين اعتباراتٍ أخرى- عدم الخوض في معلوماتٍ فنّيةٍ ومنهجيّةٍ تتجاوز الحدّ الضروريّ لتزويد المجلس بالمعلومات المتعلّقة باهتماماته الاستراتيجيّة والسياسيّة والبرمجيّة؛

ينبغي على مكتب التقييم توجيه مهمّة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان نحو تحقيق مستوى توازن أفضل بين المساءلة ودعم اتّخاذ القرارات وأغراض التعلّم. ويُوائم صندوق الأمم المتحدة للسكان مناهجه وعمليّاته التقييميّة باستمرارٍ لدعم تحقيق مهمّة صندوق الأمم المتحدة للسكان وإرشادها في سياقاتٍ صعبةٍ وسريعة التغيّر.

ينبغي على مكتب التقييم تحسين دمج التطوّرات ذات الصلة في نظرية التقييم وتطبيقه. وينبغي أن يرتكز مفهوم جودة التقييم على فكرةٍ أكثر شمولًا وقيمةً عن الجودة؛

ينبغي على مكتب التقييم -بصفته الجهة القائمة على مهمّة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان مع أصحاب المصلحة المعنيين- مراعاة طبيعة مهمة التقييم اللامركزيّة، وتنظيمها تدريجيًّا؛

ينبغي على مكتب التقييم مراعاة ملاحظات المراجعة منهجيًّا لزيادة تحسين منهج تقارير التقييم، ونتائجها وتحليلها واستنتاجاتها، والاتّصالات المتعلّقة بها؛

ينبغي على مكتب التقييم تحديث منظومة التقويم، وضمان جودة التقييم تدريجيًّا.

٢٠. وفي ردّ الإدارة،[٤] رحّب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمراجعة الاستراتيجيّة الخارجية المستقلّة لمهمّة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان. حيث أقرّت الإدارة بأنّ هذه المراجعة تُعد تمرين تعلّم رئيسيًّا، ومن شأنها المساهمة في ضمان قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على المساهمة بفاعليّةٍ في نتائج التطوير في إطار اختصاصه. وقد أسفرت العمليّة التشاوريّة للمراجعة عن جعلها فرصة تعلّم قيّمة بحد ذاتها، مما أدّى إلى الدمج المتزامن لنتائجها واستنتاجاتها، مع السماح بالتنفيذ المتزامن لبعض التوصيات. وقد وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على جميع التوصيات، وتعهّد بتنفيذها في أوانها.

C. أداء مهمّة التقييم

٢١. وضع مكتب التقييم خلال العام الحالي مجموعةً من مؤشرات الأداء الرئيسيّة بهدف تعزيز الشفافيّة والوضوح في تقارير أداء مهمّة التقييم. حيث تُتيح هذه المنظومة، التي طُبّقت بأثر رجعي، إمكانيّة الإبلاغ عن أداء مهمّة التقييم خلال الخطّة الاستراتيجيّة الأخيرة (٢٠١٤-٢٠١٧) وما بعدها، وفقًا للجدول أدناه.

الجدول ١
اتّجاهات مؤشرات الأداء الرئيسيّة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

مؤشر الأداء الرئيسي	*التوصيف*	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	التقويم الإجماليّ

[٤] ردّ الإدارة الكامل على المراجعة الخارجية المستقلة لمهمّة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان متوفّر على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم.

١. الموارد الماليّة المُستثمرة في مهمّة التقييم*	*النسبة المئويّة لميزانيّة التقييم من إجمالي ميزانيّة برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان*	–	٠,٤٥	٠,٦٩	٠,٩١	٠,٨٣	اتّجاه إيجابي إجمالًا، ولكنّه بعيدٌ عن الوصول إلى نسبة ٣% المستهدفة
٢. الموارد البشرية للرصد والتقييم	*نسبة المكاتب القطريّة التي يعمل بها منسّق أو مسؤول رصد وتقييم*	١٠٠	١٠٠	٩٥,٩	٩٩,٢	٩٦,٧	اتّجاه ثابت إجمالًا، يقتصر على مجمل المكاتب القطريّة التي يعمل بها موظفو رصد وتقييم
٣. نطاق تغطية التقييم**	*نسبة المكاتب القطريّة التي أجرت تقييم برنامج قطري مرّة كل دورتين*	–	–	–	–	٨٠,٠	تحتاج إلى تحسين
٤. معدّل تنفيذ التقييم***	*نسبة التقييمات المخطّط لها التي تم تنفيذها*	–	–	–	٦٠,٠	٥٥,٠	تحتاج إلى تحسين
٥. جودة التقييمات	*نسبة التقييمات المصنّفة بـ"جيّد" فأعلى*	–	٥٠,٠	٧٧,٠	٩٢,٠	٩٥,٠	اتّجاه إيجابي
٦. تقارير التقييم المنشورة على قاعدة بيانات التقييم	*نسبة تقارير التقييم المكتملة المنشورة على قاعدة بيانات التقييم*	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	تمّ تحقيقها
٧. تقديم ردّ الإدارة	*نسبة تقارير التقييم المكتملة المقدّمة مع ردّ الإدارة*	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	تمّ تحقيقها
٨. تنفيذ ردّ الإدارة	*نسبة إجراءات ردّ الإدارة المكتملة*	٦١,٠	٧٦,٥	٧٨,٠	٧٨,٥	٨٤,٤	اتّجاه إيجابي

المصدر: قاعدة بيانات التقييم. الاختصارات: Cos: المكاتب القطريّة؛ M&E: الرصد والتقييم

*راجع الفقرة (٢٤) للاطّلاع على شرح منهجي مهم.

**يتعلّق بفترة ثمانية أعوام (٢٠١١-٢٠١٨) للتقييمات المنتهية والمستمرّة والمخطط لها. وبعد ذلك، سيعرض جدول مؤشر الأداء الرئيسي تقريرًا عن فترات الثمانية أعوام اللاحقة (أي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٩ في التقرير السنوي لعام ٢٠١٨). مع العلم بأنّ عام ٢٠١٧ هو العام الأوّل لصدور تقرير عن هذه البيانات.

***قبل عام ٢٠١٦، لم يكن مكتب التقييم يجمع بيانات بشأن عملية التنفيذ على مستوى التفاصيل المبيّنة في التقرير الحالي.

٢٢. منذ تنقيح سياسة التقييم في عام ٢٠١٣، تمّ إحراز تقدّم مهم في أغلبيّة مؤشرات الأداء الرئيسيّة. حيث تمّ إحراز تقدّم هائل في جودة *تقارير التقييم* -فقد صُنّفت نسبة ٩٥ في المائة (٢١ تقييمًا من إجمالي ٢٢ تقييمًا) على أنّها "جيّدة" أو "جيّدة جدًّا" في عام ٢٠١٧، مقارنةً بنسبة ٥٠ في المائة (ستة تقييمات من إجمالي ١٢ تقييمًا) في عام ٢٠١٤ -وفي *الموارد الماليّة للتقييم*- التي تضاعفت تقريبًا، من ٠,٤٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٨٣ في المائة في عام ٢٠١٧. وقد وصلت نسبة تقديم ردود الإدارة ١٠٠ في المائة، فيما وصلت نسبة التنفيذ السنوي لتوصيات التقييم ٨٤ في المائة (مقارنةً بنسبة ٦١ في المائة في عام ٢٠١٣).

٢٣. يرجع الانخفاض البسيط في الموارد البشرية للرصد والتقييم -حيث انخفضت من ٩٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٩٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٧- إلى تنقّلات الموظفين في ثلاثة مكاتب قطريّة، ويُتوقّع شغل المناصب الشاغرة في عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من إحراز تقدّم في معظم المؤشرات، هناك حاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات على استثمارات الموارد الماليّة في مهمّة التقييم، وكذلك نطاق تغطية التقييمات اللامركزيّة على مستوى البرنامج وتنفيذها.

مؤشر الأداء الرئيسي ١ : الموارد الماليّة

٢٤. في حين كانت المنهجيّة المستخدمة لحساب الاستثمار في مهمّة التقييم متّسقة خلال عام ٢٠١٦، تمّ اعتماد منهج مُحدَّث في عام ٢٠١٧ لضمان التواؤم الكامل مع سياسة التقييم - وينصّ هذا النهج الحديث على: "ستُخصّص نسبة تصل إلى ٣ في المائة من إجمالي ميزانيّة البرنامج لمهمّة التقييم". فالمنهج الجديد يستخدم "نفقات ميزانية برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان" بدلًا من "نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان الإجماليّة" لتقدير حصّة الموارد الماليّة المُستثمرة في التقييم.

٢٥. بصفةٍ عامةٍ، كان المبلغ المخصص في ميزانيّة عام ٢٠١٧ لمهمّة التقييم هو ٦,٣٠ مليون دولار أمريكي، حيث تمّ تخصيص مبلغ ٣,٣٦ مليون دولار أمريكي على المستوى المؤسسي (مكتب التقييم) ومبلغ ٢,٩٤ مليون دولار أمريكي على المستوى اللامركزي (راجع الجدول ٢). ويُمثّل هذا المبلغ نسبة٠,٨٣ في المائة من إجمالي نفقات برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٧. وقد زادت الميزانية المُستثمرة في التقييم باطّرادٍ على المستويين المؤسسي واللامركزي بصورةٍ سنويّةٍ اعتبارًا من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ -باستثناء عام ٢٠١٧. فقد تضاعفت الميزانية المُنفقة على التقييم في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ من ٣,٦٩ مليون دولار أمريكي إلى ٧,٦١ مليون دولار أمريكي.

الجدول ٢
الميزانية المُستثمرة في مهمّة التقييم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ (مليون دولار أمريكي)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	*٢٠١٨
إجمالي نفقات ميزانيّة برنامج صـندوق الأمم المتحدة للسكان**	**٨٢٠,٢**	**٧٩٨,٦**	**٧٦٣,٥**	**٧٥٢,٩**	**-**
إجمالي ميزانيّة مهمّة التقييم	**٣,٦٩**	**٥,٥٢**	**٦,٩٤**	**٦,٣٠**	**٧,٦١**
مكتب التقييم	٢,٣٨	٢,٦٣	٣,٧١	٣,٣٦	٤,٣٨
مهمّة التقييم اللامركزيّة	***١,٣١	٢,٨٩	٣,٢٣	٢,٩٤	٣,٢٣
إجمالي ميزانيّة مهمّة التقييم في صورة نسبة مئويّة من نفقات ميزانيّة برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان	*%٠,٤٥*	*%٠,٦٩*	*%٠,٩١*	*%٠,٨٣*	**-**

المصدر: "إجمالي نفقات ميزانيّة برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان"، الصادر عن المراجعات الإحصائيّة والماليّة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتُستمدّ ميزانيّة مكتب التقييم من المنظومة الماليّة لصندوق الأمم المتحدة للإسكان (كوجنوس)، فيما تشتمل ميزانيّة المهمّة اللامركزيّة على ميزانيّة التقييمات اللامركزيّة على مستوى البرنامج (المُبلغ عنها ذاتيًّا)، وتكاليف التوظيف اللامركزيّة (المستمدّة من مسحٍ أجراه مكتب التقييم عام ٢٠١٦).

*ستكون البيانات الخاصّة بإجمالي نفقات ميزانيّة برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٨ متاحة عام ٢٠١٩.

**راجع الملاحظة المنهجيّة في الفقرة (٢٤).

***تكاليف التوظيف اللامركزيّة ليست متاحة لعام ٢٠١٤؛ ومن ثم، لا يعكس مبلغ (١,٣١ مليون دولار أمريكي) إلا ميزانيّة التقييمات.

مؤشر الأداء الرئيسي ٢ : الموارد البشريّة

٢٦. اعتبارًا من شهر ديسمبر ٢٠١٧، يشتمل مكتب التقييم على ثماني وظائف معتمدة: إحداها على مستوى الخدمة العامة، وست منها على المستوى المهني، والأخيرة على مستوى المديرين. وقد عيّن المكتب في عام ٢٠١٧ مُحلّل تقييمات وأخصّائي إدارة الاتّصالات والمعرفة، وقد بدأ عملُهما في فبراير ٢٠١٨؛ ومن المقرر أن يُقدّم الأوّل دعمًا للتقييمات المؤسسيّة، في حين سيُركّز الأخير على تعزيز قدراتها في منظومات إدارة الاتّصالات والمعرفة. وبالإضافة إلى هذه الوظائف، استفاد مكتب التقييم من عمليّة إعارة (السويد)، وموظّف فنّي مبتدئ (سويسرا)؛ حيث تمّ التركيز على تطوير قدرات التقييم.

٢٧. ظلّ ملف التوظيف كما كان في الأعوام السابقة على المستوى الإقليمي اللامركزي: حيث يضمّ صندوق الأمم المتحدة للسكان ستّة مستشارين إقليميين معنيين بالرصد والتقييم؛ وقد تمّ شغل جميع الوظائف. وقد تمّ شغل نسبة ٩٦,٧ في المائة من الوظائف القطريّة بتوظيف إما مسؤول رصد وتقييم (٤٧ في المائة من الوظائف القطريّة)، أو منسّق رصد وتقييم (٤٩,٥ في المائة من الوظائف القطريّة). ويُشير هذا التوزيع للنسب إلى أن المكاتب التي تمتلك برنامج عمل أكبر تميل إلى توظيف مسؤول رصد وتقييم مكرّس لهذا الغرض. أما منسّقو الرصد والتقييم، فإنهم يتمركزون في الأساس في المكاتب القطريّة التي لديها محافظ عمل أصغر نسبيًّا.

الشكل ١
الموارد البشرية للرصد والتقييم، ٢٠١٧، وفقًا للمنطقة

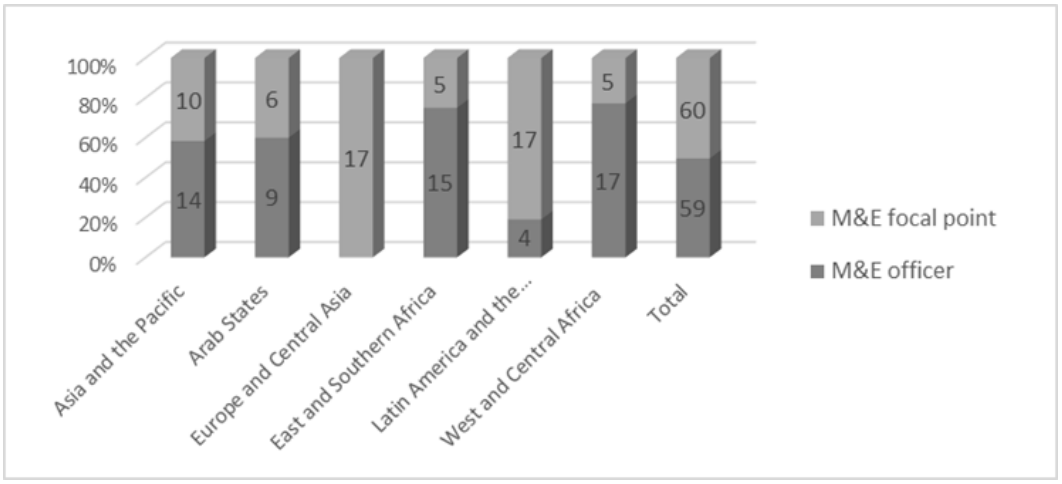

المصدر: مكتب التقييم

الاختصارات: M&E: الرصد والتقييم

مؤشر الأداء الرئيسي ٣: نطاق تغطية التقييمات اللامركزيّة

٢٨. تنُصّ سياسة التقييم على أنّه ينبغي على المكاتب القطريّة إجراء تقييم برنامج قطريّ على الأقل مرةً كل دورتين. ولكن في السابق، لم يكن هناك رصد للامتثال لهذا التعهّد. ولمعالجة هذه الفجوة، وضع مكتب التقييم المؤشر الجديد "نسبة المكاتب القطريّة التي أجرت على الأقل تقييمًا واحدًا لبرنامج قطريّ على مدار فترة الثمانية أعوام الأخيرة".

٢٩. وفي الوقت الحالي، أنهى ٩٠ مكتبًا قطريًّا (٨٠ في المائة) -أو يُخطط لإنهاء- على الأقل تقييمًا واحدًا لبرنامج قطريّ على مدار الثمانية أعوام الأخيرة، فيما لم يُجرِ ٢٣ مكتبًا (٢٠ في المائة) أي تقييماتٍ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨. وكانت الدول العربية (التي تحظى بنطاق تغطية بنسبة ٩٢ في المائة)، ودول آسيا والمحيط الهادئ (التي تحظى بنطاق تغطية بنسبة ٩١ في المائة) هما المنطقتان اللتان تحظيان بأعلى نسبة تغطية. وقد كانت المخاوف الأمنيّة، والحالات الإنسانيّة، والقدرة المحدودة على إجراء تقييمات في المكاتب القطريّة الأصغر حجمًا التي يعمل بها عدد أقل من الموظفين، والتي تحصل على تمويل أقل هي العوامل التي قوّضت توفير نطاق تغطية كامل. وعلى النقيض، كانت تسوية الانضمام، والتزام ممثلي القطر، ووجود مسؤول رصد وتقييم مُدرَّب في مكاتب التقييم هي العوامل الرئيسيّة التي أسفرت عن زيادةٍ في الطلب على التقييمات.

الشكل ٢

نطاق تغطية التقييمات وفقًا للمنطقة، للفترة ٢٠١١-٢٠١٨ (*)

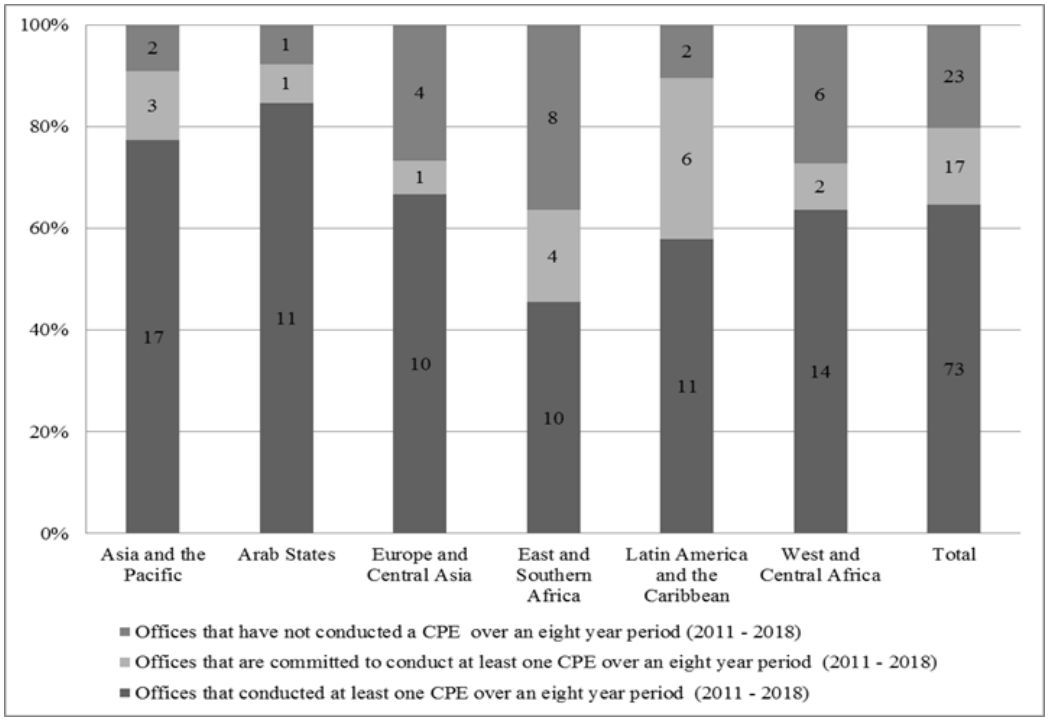

المصدر: قاعدة بيانات التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستشارو الرصد والتقييم الإقليميون في صندوق الأمم المتحدة للسكان

(*) *ملاحظة*: تختلف مدّة دورات البرنامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويُمكن تمديدها. فمن الناحية المنهجيّة، حدّد مكتب التقييم المدّة المتوسطة لدورة البرنامج القطريّ بأربعة أعوام. ومع ذلك، عادةً ما تُمدّد هذه الدورات. ومن ثم، يُمكن للقُطر الذي لم يُجرِ تقييمًا لبرنامج قطريّ على مدار فترة ثمانية أعوام الالتزامُ بسياسة التقييم إذا كانت مدّة دورة البرنامج تزيد عن أربعة أعوام.

مؤشر الأداء الرئيسي ٤: معدّل تنفيذ التقييمات المُخطّط لها

٣٠. تناول التقرير السنوي في الأعوام السابقة معدّل تنفيذ التقييمات اللامركزيّة على مستوى البرامج بشكلٍ منفصلٍ عن معدّل تنفيذ التقييمات المؤسسيّة. وللمواءمة مع مؤشر التقييم في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ -التي تتناول النسبة المئوية للتقييمات المؤسسية واللامركزية التي أُجريت وفقًا للخطة- سيُصدر مكتب التقييم الآن تقريرًا عن معدّل التنفيذ الإجمالي، وهو مجموع التقييمات اللامركزية على مستوى البرامج والتقييمات المؤسسية.

٣١. وبصفةٍ عامةٍ، ينبغي تعزيز تنفيذ التقييمات المخطط لها. فقد نُفّذت في عام ٢٠١٧ نسبة ٥٥ في المائة من التقييمات (١٢ من إجمالي ٢٢ تقييمًا)، مما يُمثّل انخفاضًا بسيطًا مقارنةً بنسبة عام ٢٠١٦ (حيث نُفّذ ٢٥ من إجمالي ٤٢ تقييمًا، أو نسبة ٦٠ في المائة). وقد حدثت جميع عمليات الإلغاء باستثناء عملية واحدة على المستوى اللامركزي، مقارنةً بالمعدّل الكبير لعمليات الإلغاء على المستويات الإقليمية.

٣٢. ومع ذلك، هناك مبررات برنامجيّة مقبولة لعددٍ من عمليات الإلغاء أو التأجيل. فعلى سبيل المثال: حلّ تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (رواندا) محل أحد تقييمات البرامج القطريّة (٤ في المائة)، فيما تأجّل تقييم آخر لاستيعاب تمديد فترة البرنامج القطريّ (المكسيك). وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تقييم برنامج قطريّ واحد -كان من المُخطط إجراؤه عام ٢٠١٩ في الأساس- في وقتٍ سابقٍ وفقًا لطلب الحكومة (في مالاوي)، وكذلك تأجّل تقييم آخر أيضًا (في الفلبين) -كان من المُخطط إجراؤه عام ٢٠١٦ في الأساس- إلى عام ٢٠١٧.

٣٣. فيما يتعلق بنسبة الـ ٣٦ في المائة (أو ثمانية من إجمالي ٢٢ تقييمًا) المُلغاة دون مُبرر برنامجي مقبول، كانت الأسباب الرئيسية ترجع إلى قلّة الموارد المالية والبشرية. ومع ذلك، أُجري تقويم أو مسح بدلًا من ثلاثة من إجمالي التقييمات الثمانية المُلغاة، فيما لم يُجرَ أي تقويم أو مسح بدلًا من التقييمات الخمسة المتبقية. وكانت أغلبيّة حالات الإلغاء تحدث على المستوى الإقليمي. وفي حين كانت عمليات الإلغاء -في بعض الأوقات- خارجة عن سيطرة المكاتب القطريّة والمكاتب الإقليميّة، ما زالت هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لعمليات التنفيذ. يُرجى الرجوع إلى الملحق ٢ للاطّلاع على المزيد من التفاصيل عن التقييمات اللامركزيّة المُلغاة على مستوى البرنامج.

٣٤. لتعزيز قدرات صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلّق بتنفيذ التقييمات اللامركزيّة المخطط لها بصورةٍ فعالةٍ، يفحص مكتب التقييم، بالاشتراك مع شُعبة البرنامج وشُعبة الموارد البشرية، الاستراتيجيّات المعنيّة بتأمين الموارد الماليّة والبشريّة للمكاتب الميدانيّة. وسيتناول مكتب التقييم، في تقريره السنوي القادم (لعام ٢٠١٩) نتائج الاستراتيجيات الواردة أعلاه.

الشكل ٣
معدّل تنفيذ التقييمات، ٢٠١٧

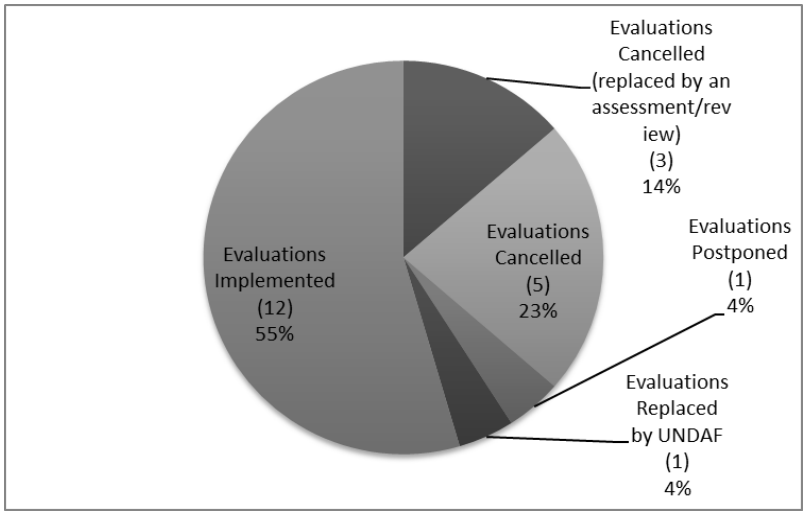

المصدر: مكتب التقييم

مؤشر الأداء الرئيسي ٥: جودة تقارير التقييم

٣٥. يرتفع متوسط جودة التقييمات عامًا تلو الآخر، مع زيادة نسبة التقارير المصنّفة بـ "جيّد" و"جيّد جدًّا" من ٥٠ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٩٥ في المائة عام ٢٠١٧. واستمرارًا للاتّجاه الذي ساد في العام السابق، لم تصدُر تقارير مصنّفة على أنها "غير مُرضية"، مما يوحي بأنّ آليات ضمان الجودة المُحدّدة تعمل على الحفاظ على حَدٍّ أدنى من الأداء للنجاح في تعزيز جودة التقييمات.

الشكل ٤
جودة التقييمات وفقًا للمنطقة، ٢٠١٧

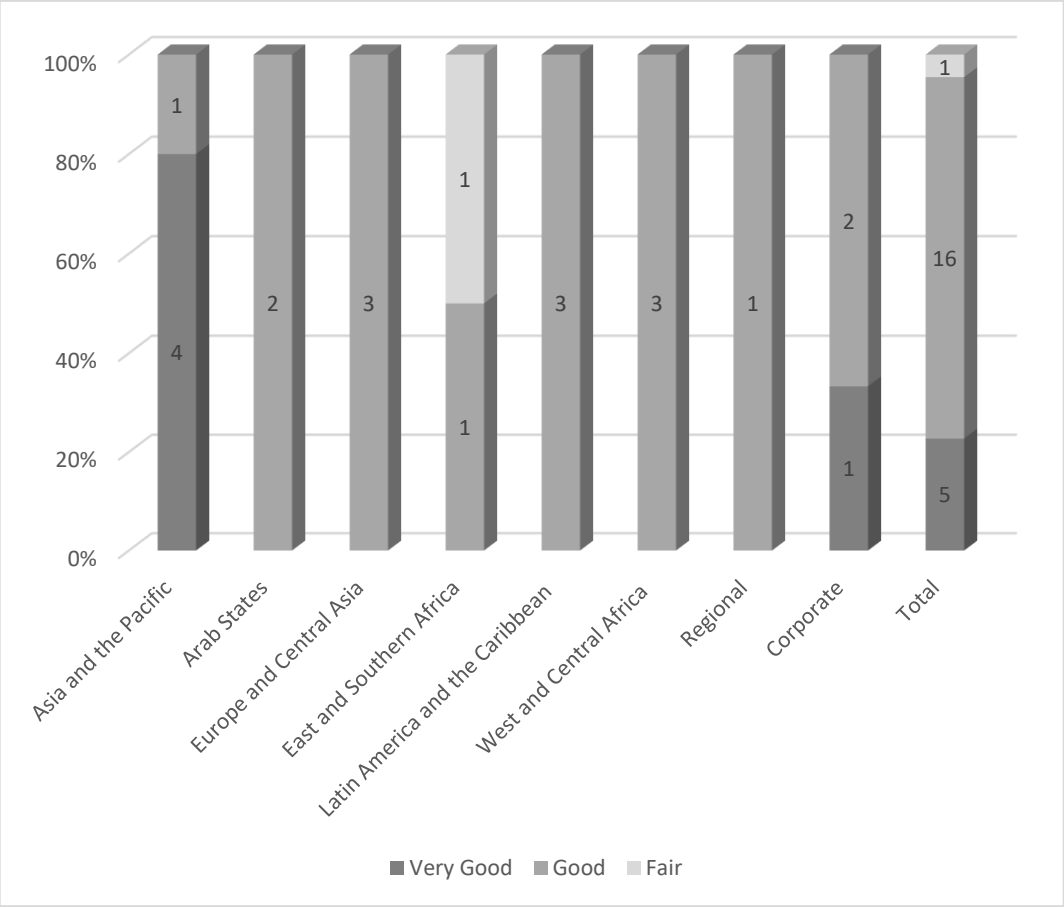

المصدر: تقويم جودة أجرته شركة استشارات خارجيّة (تحت إدارة مكتب التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان)

مؤشر الأداء الرئيسي ٦ : معدّل تقديم تقارير تقييم كاملة منشورة على قاعدة بيانات التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٦. في عام ٢٠١٧، كانت جميع التقييمات الكاملة -على كلٍّ من المستوى اللامركزي والمؤسسي- تُنشر على قاعدة بيانات التقييم، وهي مُتاحة للعامّة. حيث تُنشر التقييمات المؤسسية على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم، فضلًا عن تقديمها إلى المجلس التنفيذي؛ وعند نشرها، تُرسَل رسالة تُفيد ذلك إلى جميع موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان وشبكة التقييم ككلٍّ (بما فيها أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم).

مؤشر الأداء الرئيسي ٧ : التقييمات التي تَرُدّ الإدارة عليها

٣٧. في ديسمبر ٢٠١٦، أطلقت شُعبة البرنامج نظامًا جديدًا لتتبّع ردود الإدارة: TeamCentral. يُتيح هذا النظام خاصيّة الإشعارات التلقائيّة، ويُساعد على إصدار تقارير دوريّة عن الحالة، ويزيد وضوح الأدوار والمسؤوليات، مما يُحسّن جودة الردّ على التوصيات دون تأخير، ويُعزّز في النهاية استخدام التقييمات. وفي منتصف عام ٢٠١٧، أصدرت شُعبة البرنامج دليلًا توجيهيًّا عن تطوير ردود الإدارة وإصدار تقارير عنها وتتبّعها.

٣٨. صدرت ردود من الإدارة على الاثنين والعشرين تقييمًا بالكامل (للبرامج القطريّة والبرامج المؤسسيّة والإقليميّة) المكتملة، والتي تمّ تقويم جودتها في عام ٢٠١٧، وذلك وفقًا لما تنصّ عليه سياسة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

مؤشر الأداء الرئيسي ٨: تنفيذ ردود الإدارة

٣٩. ترصد شعبة البرنامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان عملية استخدام التقييمات واتّباع توصيّات كلٍّ من التقييمات المؤسسيّة والبرنامجيّة. وفي عام ٢٠١٧، استمرّت نسبة "توصيات تقييمات البرنامج المقبولة التي اكتملت الإجراءات المتعلّقة بها في هذا العام" في التحسّن

لتصل إلى نسبة ٨٤,٥ في المائة، أي بمعدّل تحسّن نسبته ٥,٥ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٦، وهذه النسبة هي الأعلى على مدار ستة أعوام.

الشكل ٥

تنفيذ ردّ إدارة التقييم/الإجراءات الرئيسيّة، ٢٠١٦

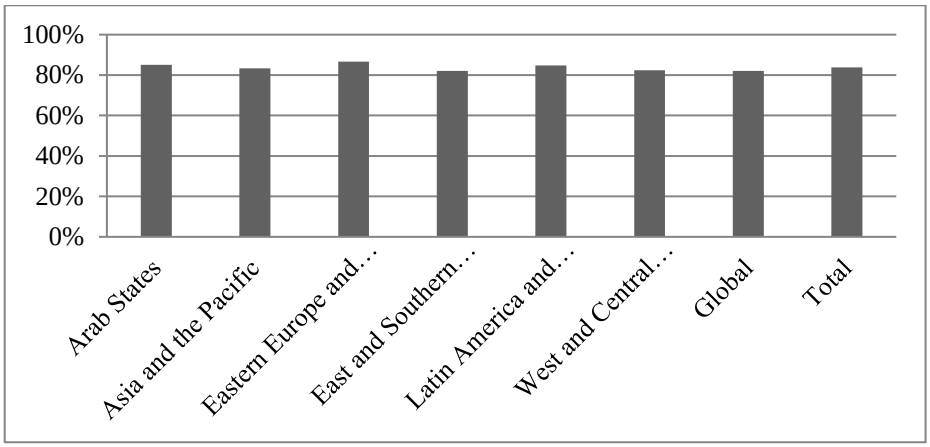

المصدر: نظام TeamCentral لتتبّع ردود إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان

D. التقييمات المؤسسيّة

٤٠. في عام ٢٠١٧، واصل مكتب التقييم مجهوداته المستمرّة لضمان جودة التقييمات المؤسسيّة وإنجازها في حينها، في أعقاب خطة التقييم المُدرجة في الميزانيّة رباعيّة السنوات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ (DP/FPA/2015/12). حيث قدّم المكتب للمجلس التنفيذي نتائج التقييمات المؤسسيّة لكلٍّ من: (أ) الهيكل الدّاعم لتفعيل الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة (٢٠١٧-٢٠١٤)؛ (ب) مبادرة الابتكار بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤١. وفي ديسمبر ٢٠١٧، وصل معدّل تنفيذ التقييمات المؤسسيّة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (سواء الجارية أم المكتملة) إلى ٩٣ في المائة: حيث اكتمل عدد ١٣ من إجمالي ١٤ تقييمًا أو كانت جارية ومن المقرر اكتمالها وفقًا للخطّة الموضوعة لها، فيما تمّ إلغاء تقييم واحد.

٤٢. وقد واجهت التقييمات المؤسسيّة في عام ٢٠١٧ إجراءات شراء طويلة. ولتقليل مدّة إجراءات الشراء وتعزيز فعالية التكلفة، شرع مكتب التقييم في وضع اتّفاقيّات طويلة الأجل تشتمل على التقييمات الموضوعيّة المؤسسيّة المُعتمدة في خطة التقييم المُدرجة في الميزانيّة رباعيّة السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الجدول ٣

حالة تنفيذ التقييمات المؤسسيّة المُخطّط لها ودراسات تقييميّة أخرى للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

العنوان	الحالة	ردّ الإدارة	العرض على المجلس التنفيذي/اللجان التوجيهيّة
١. التقييم النهائي لبرنامج وكالات الأمم المتحدة الأربع المعنية بالصحة، بالإضافة إلى البنك الدولي، كندا والسويد (سيدا) للفترة ٢٠١١-٢٠١٦	مُكتمل	نعم	اجتماع مشترك غير رسمي للمجالس التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة خلال الدورة العاديّة الأولى لعام ٢٠١٨
٢. تقييم الهيكل الداعم لتفعيل الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧	مُكتمل	نعم	اجتماع غير رسمي خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧
٣. تقييم تكويني تابع للمبادرة الابتكارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	مُكتمل	نعم	الدورة العاديّة الأولى لعام ٢٠١٨
٤. التجميع الشامل للدروس المستفادة من تقييمات البرنامج القطريّة بصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	مُكتمل	لا ينطبق	معروض في إطار عمل التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ لمهمّة التقييم خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٧
٥. التقدير التقييمي للبرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تعجيل الإجراءات الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال.	مُكتمل	نعم	معروض خلال اللجنة التوجيهيّة للبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن زواج الأطفال
٦. تقييم الدعم المقدّم من صندوق الأمم المتحدة للسكان لبرامج التثقيف الجنسي الشامل	مُلغى؛ لأنّ هذا البند سيَرِدُ في تقييم لاحق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	لا ينطبق	لا ينطبق
٧. تحليل شامل لاشتراك صندوق الأمم المتحدة للسكان في سياقاتٍ شديدة الضعف	مُكتمل	لا ينطبق	من المقرر عرضه في إطار عمل التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ لمهمّة التقييم خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٨
٨. تقييم منتصف المدّة لبرنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان	قيد الإجراء		
٩. تقييم ردّ صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الأزمة السوريّة	قيد الإجراء		
١٠. تقييم دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لمنع العنف القائم على نوع الجنس والممارسات الضارّة -بما في ذلك ما يتم في الأوضاع الإنسانيّة- والاستجابة له والقضاء عليه	قيد الإجراء		
١١. تقييم مناهج الإدارة القائمة على النتائج	قيد الإجراء		
١٢. التقييم المشترك للبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن التخلّي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: التعجيل بإحداث التغيير (المرحلة ١ + ٢)	قيد الإجراء		
١٣. تقييم قُدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستجابة للأزمات الإنسانيّة	قيد الإجراء		
١٤. التقييم الإنساني بين الوكالات على مستوى المنظومة لاستجابة منظومة الأمم المتحدة في اليمن	قيد الإجراء		

E. استخدام التقييمات المؤسسيّة لتعزيز التغيير

٤٣. بدأ مكتب التقييم إعداد تقارير للمجلس التنفيذي اعتبارًا من العام الجاري فصاعدًا، ليس فقط بشأن معدّل تنفيذ ردود الإدارة عن التقييمات، وإنما أيضًا بشأن إدخال تغييرات (أو عدم إدخالها) في سياسات صندوق الأمم المتحدة للسكان واستراتيجياته وممارساته التي ساهمت فيها التقييمات المؤسسيّة، وذلك من أجل إعداد التقارير، ليس فقط بشأن *الجودة المعياريّة* لمهمّة التقييم -أي التزامها بقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومؤشرات الأداء الرئيسية- وإنّما أيضًا بشأن *جودتها الوظيفيّة*؛ أي إضافة قيمة لمهمّة التقييم. وفي العام الجاري، يُعِدُّ مكتب التقييم تقريرًا عن التقييمين المؤسسيين الواردين أدناه.

تقييم الهيكل الدّاعم لتفعيل الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٤٤. كان الغرض الرئيسي من تقييم الهيكل الدّاعم لتفعيل الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ هو دعم تصميم الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. فمن خلال التفاعلات المنتظمة بين فريق التقييم وفريق تطوير الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، توافرت معلومات مفيدة وملائمة على مدار عملية التقييم قبل الانتهاء من تقرير التقييم.

٤٥. استجابةً لتوصية التقييم بشأن تنقيح نموذج الأعمال وفقًا لأنماط نهج المشاركة، تُوضّح الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ أنّ جميع أنماط المشاركة ستُتاح حاليًا للمكاتب القطريّة بغض النظر عن تصنيفها - باستثناء تقديم الخدمات (الذي سيُخصّص للدول المُدرجة في الربع الأحمر، وتلك المُدرجة في الأوضاع الإنسانيّة). وقد أسفرت التوصية بوضع عمليّة شاملة لإدارة التغيير وتنفيذها عن تشكيل فريق عمل مشترك بين الشُّعَب، يرأسه نائب المدير التنفيذي للإدارة. حيث اضطّلع هذا الفريق بمهمّة وضع خطة إدارة التغيير للمنظمة بالكامل، وكذلك منتجات الاتّصال ذات الصلة وتنفيذها. وتشتمل المهام المُنفّذة حاليًّا ضمن إطار عمليّة إدارة التغيير على المراجعة الشاملة للموارد، ووضع خطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تقييم دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لبيانات تعداد السكان والمساكن بغرض دعم صناعة القرار وصياغة السياسات للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤

٤٦. وفّرت عملية تقييم دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لبيانات تعداد السكان والمساكن بغرض دعم صناعة القرار وصياغة السياسات للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ الأساسَ لوضع استراتيجية التعداد لعام ٢٠٢٠ بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلى وجه الخصوص، وفقًا للتوصيّات، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجيته على أساس سبع ركائز رئيسيّة: (أ) تبسيط الهيكل التنظيمي الداخلي؛ (ب) نشر التوجيه الفنّي للتعداد الهيكلي المنظّم؛ (ج) تعزيز دمج نُظُم معلومات جغرافيّة عالية الدقة في التعدادات؛ (د) تقوية القدرة على توظيف بيانات التعداد على نحوٍ أكبر؛ (هـ) الترويج لتكنولوجيات التعداد ومنهجياته الجديدة والابتكاريّة لتقدير بيانات السكان وإصدارها بغرض التطوير؛ (و) الاستفادة من الشراكات المؤسسيّة على جميع المستويات؛ (ز) تعزيز حشد الموارد.

٤٧. في أعقاب إحدى التوصيّات التقييميّة، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقويمًا لخبرات التعداد الداخليّة، فضلًا عن أنّه يُصمّم حاليًّا استراتيجيّة تطوير قدرات لمعالجة الفجوات الحالية. ويجري العمل حاليًّا على وضع التوجيهات المؤسسيّة بشأن المؤهلات التي يحتاج إليها موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم التعداد بكفاءةٍ. وفي عام ٢٠١٧، استثمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في ورش العمل الإقليميّة لتعزيز قدرات إجراء التعدادات. ولضمان وفاء تطوير القدرات والدعم الفني باحتياجات القُطر، يُخطط صندوق الأمم المتحدة للسكان لإنشاء قائمة تعداد للنشر السريع؛ بغرض توفير الدعم الفنّي للأقطار (وهذه أيضًا إحدى توصيّات التقييم). وبالإضافة إلى ذلك، قلّص صندوق الأمم المتحدة للسكان ازدواجيّة الجهود المبذولة من خلال تحسين مستوى تنسيق الدعم الفنّي المُقدّم للأقطار مع الشُّعبة الإحصائيّة للأمم المتّحدة ومكتب الولايات المتحدة للتعداد في إطار لجنة دوليّة تشكّلت حديثًا، معنيّة بتنسيق التعداد. وقد بدأت مجموعة عمل مشتركة بين الشُّعَب تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (تحت قيادة فرع السكان والتنمية) نشرَ أدوات التوجيه الفنّي الهيكلي المنظم بشأن التعداد الرّامي إلى تحقيق أغراض التخطيط متعدد السنوات، وذلك بهدف توجيه المكاتب القطريّة بصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن دعم المكاتب الإحصائيّة الوطنيّة. فيما ستتعلّق التوجيهات اللاحقة الأخرى بحشد الموارد، واستشارة المستخدمين، وتقويم المخاطر السياسيّة، وتكنولوجيا التعداد، والإدارة الميدانيّة، واستقصاءات ما بعد التعداد.

F. منظومة التقييم اللامركزيّة

٤٨. في ضوء الطبيعة اللامركزيّة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تخضع نسبة ٧٣ في المائة من جميع التقييمات لإدارة مكاتب ميدانيّة (سواء مكاتب قطريّة أو مكاتب إقليميّة)، فيما تخضع النسبة المتبقية لإدارة مكتب التقييم على المستوى المؤسسي. وهذا يضمن تحقيق التوازن المناسب بين التقييمات المؤسسيّة التي تدعم السياسات والاستراتيجيات والمبادرات العالميّة، والتقييمات اللامركزيّة التي تُديرها مكاتب ميدانيّة تُنتج أدلّة خاصة بكل قُطر ذات صلة بالبرامج القطريّة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤٩. ومع ذلك، يُقوّض هذا أيضًا من أهميّة ضمان تقديم تقييمات لامركزيّة مخطط لها على مستوى البرنامج، تستمر في الوفاء بالمعايير عالية الجودة. وما زال نقص الموارد -الذي يؤثر في نطاق التغطية والتنفيذ إجمالًا- يُمثّل تحديًا كبيرًا. ولمعالجة هذا التحدي، يعمل

مكتب التقييم وشُعبة البرنامج والمكاتب الإقليمية سويًّا لمعالجة العوامل الرئيسيّة لظهور تحديات الميزانية، وكذلك لضمان استمرار المصداقيّة والجودة واستخدام التقييمات اللامركزيّة.

أنظمة تحسين الجودة والمصداقيّة واستخدام التقييمات اللامركزيّة

٥٠. استمرّت لجنة استعراض البرنامج بالمقر الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مراجعة خطط التقييم محددة التكاليف من المكاتب القطريّة والمكاتب الإقليمية؛ لضمان ملاءمة تخطيط التقييم. وقد وطّد مكتب التقييم تعاونه مع شُعبة البرنامج؛ لتعزيز التنفيذ السليم. على سبيل المثال: حلّل كلٌّ من مكتب التقييم وشُعبة البرنامج بالاشتراك معًا معدّلات التنفيذ لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧؛ بغرض تحديد العقبات. وقد أسفر هذا عن تحقيق اتصال مشترك مع المكاتب القطريّة والمكاتب الإقليميّة لتسليط الضوء على أهميّة تنفيذ التقييمات المخطط لها في عام ٢٠١٨، وكذلك ضرورة توفير خدمات دعم في حينها عند ظهور تحديات.

٥١. ما زالت عمليّة التعرّف على استشاريّي تقييم لديهم الخبرات المطلوبة تُمثّل تحديًا. ولمعالجة هذا التحدي، عزّز مكتب التقييم في عام ٢٠١٧ سهولة استخدام قائمة الاستشارات العالمية من خلال تنظيم الاستشاريين الذين خضعوا للفحص وفقًا لعناصر بحث رئيسيّة. وبالإضافة إلى ذلك، استمرّ مكتب التقييم في تقويم الاستشاريين، فأصبح عدد استشاريّي التقييم الذين خضعوا للفحص ٣٢ استشاريًّا (من بين أكثر من ١٠٠٠ طلب مقدّم).

٥٢. استمرّ استخدام منظومة تقويم جودة التقييمات باعتبارها أداة رئيسيّة لضمان جودة التقييمات اللامركزيّة والمؤسسيّة ومصداقيّتها. وقد أسهم ذلك في حصول نسبة ٩٥ في المائة من التقارير على تصنيف "جيّد" فأعلى.

تنمية قدرات التقييم الداخلية

٥٣. وضع فريق عمل مشترك بين الشُّعَب خطة عمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تحت قيادة مكتب التقييم في عام ٢٠١٧، وذلك بغرض ضمان اتّباع منهج نظامي ومؤسسي في تنمية قدرات التقييم. وفي الوقت نفسه، استمرّ مكتب التقييم ومستشارو الرصد والتقييم الإقليميون طوال عام ٢٠١٧ في المساهمة بعقد مجموعة متنوعة من ورش العمل والتدريبات الرامية إلى تعزيز قدرات التقييم.

٥٤. نظّم المكتب الإقليمي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك المكتب الإقليمي لدول شرق وجنوب أفريقيا ورشَ عمل تدريبية لموظفي الرصد والتقييم والموظفين الآخرين على مستوى الدول؛ بغرض تطوير قدرات الإدارة القائمة على النتائج، والتخطيط، والرصد والتقييم، والإبلاغ عن نتائج التقييمات. وكذلك نظّم المكتب الإقليمي لدول غرب ووسط أفريقيا ورشتي عمل عن الإدارة القائمة على النتائج، إحداهما للمكاتب القطريّة النّاطقة بالفرنسية، والأخرى للمكاتب القطريّة النّاطقة بالإنجليزيّة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ المكتب الإقليمي بدول شرق أوروبا ووسط آسيا -بالاشتراك مع مكتب التقييم- "ساعة تعلّم" تُركّز على التقييم وعلى "الاهتمام بالجميع".

٥٥. وهذا بالإضافة إلى تنفيذ مناهج ابتكاريّة لتعزيز التبادل المعرفي. حيث قدّم المكتب الإقليمي بدول شرق أوروبا ووسط آسيا دعمًا فنيًّا خارجيًّا لبناء قدرات منسّقي الرصد والتقييم بالمكاتب القطريّة، وتعزيز التعاون بين المكتب الإقليمي والمكاتب القطريّة. كما نظّم المكتب الإقليمي لدول آسيا والمحيط الهادئ تمرين تعلّم بين الأقران تشاركت فيه المكاتب القطريّة التي أنهت تقييمات برنامج القُطر لعام ٢٠١٦ خبراتها مع مكاتب التي تشرع في إجراء تقييمات في عام ٢٠١٧.

G. تحليل شامل لاشتراك صندوق الأمم المتحدة للسكان في سياقاتٍ شديدة الضعف

٥٦. أجرى مكتب التقييم في عام ٢٠١٧ تحليلًا شاملًا يهدف إلى التوعية باشتراك صندوق الأمم المتحدة للسكان في دولٍ تزيد فيها احتماليّة التعرّض لخطر مواجهة أزمة إنسانيّة، ودولٍ تخرج من حالاتٍ إنسانيّةٍ، مثل: الكوارث الطبيعيّة والأوبئة والصراعات المسلّحة؛ وذلك بغرض الاستفادة من الأدلّة الكثيرة التي قدّمتها التقييمات اللامركزيّة. وبناءً على توليف نتائج ستة تقييمات منتهية سابقًا لبرامج قُطريّة، جمع التحليل الشامل معلومات عن دائرةٍ أوسع تضمّ ٢٥ دولة عمل إنساني ذات أولويّة في صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال استعراض الوثائق، وإجراء مقابلات شبه منظّمة، وإجراء استقصاءات إلكترونيّة.

٥٧. استخلص التحليل الشامل أنه تم وضع أساس عادل لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل وضع نفسه من الناحية الاستراتيجيّة والبرنامجيّة داخل العلاقة القائمة بين العمل الإنساني والتطوير، وأشار أيضًا إلى الحاجة إلى وضع رؤية أو سياسة مؤسسيّة. وقد أوصى بأنه ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع سياسة مؤسسيّة قويّة بشأن العمل على جميع جوانب العلاقة القائمة بين العمل الإنساني والتطوير والسلام. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى التحليل الشامل بإجراء دراسات حالة بشأن الربط بين مناهج التطوير والمناهج الإنسانيّة في المجالات المتخصّصة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والعمل نحو تحقيق المزيد من المرونة؛ وذلك من أجل تحويل الموارد الماليّة من حالة الطوارئ إلى حالة التنمية، والعكس.

٥٨. أشار التقرير إلى أنّه في حين نشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتباره وكالة عمل إنساني، لم يتناسب حجم التمويل مع احتياجات السكّان والالتزامات المؤسسيّة. ومن أجل تعزيز قدرة المكاتب القطريّة على توفير التمويل المناسب لحالات الطوارئ وخطط الاستجابة الخاصة بها بشتّى الطرق، بما فيها عن طريق الاستفادة من موارد إضافيّة أخرى، اقترح التحليل الشامل استخدام استعراض منتصف المدّة بالخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ بهدف تهيئة نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، لا سيّما من خلال: (أ) تقديم أدنى معدّل تمويل؛ (ب) تحسين انعكاس عنصري الهشاشة والخطر في معايير تخصيص التمويل. وينبغي التركيز بشكلٍ أقوى على التأهّب في البرامج القطريّة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إدارة الاحتياجات الإنسانيّة.

٥٩. سلّط التحليل الشامل الضوء على أنّه غالبًا ما يكون موظّفو صندوق الأمم المتحدة للسكان في المناطق شديدة الضعف قد وصلوا إلى أقصى حدود إمكاناتهم؛ وهذا يؤثّر في رفاههم وأدائهم، فضلًا عن سُمعة صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتباره جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني. ولعلاج ذلك، أوصى التحليل الشامل بمراجعة هيكل المكتب؛ للوفاء بالمتطلبات الإنسانيّة للخطة الاستراتيجيّة. وأوصى أيضًا بضمان توافر عدد ملائم من موظفي العمل الإنساني المخصصين في دول العمل الإنساني ذات الأولويّة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦٠. ومن بين الاستنتاجات الرئيسية الأخرى في هذا التقرير أنّ صندوق الأمم المتحدة للسكان في مفترق طرق - إما أن يستمر في الاستثمار ليُصبح وكالة بيانات إنسانيّة أساسيّة، أو أن يقبل بدورٍ أكثر تواضعًا. وتنطوي التوصيّات الرئيسية في هذا الشأن على توضيح التوقّعات الكامنة وراء "زيادة الاستثمار في البيانات في حالات الطوارئ"، وفقًا للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك بغرض ضمان توافر الدعم الكافي من الخبراء للمكاتب القطريّة في المقرّ الرئيسي والمكاتب الإقليميّة، ولاستكشاف خيارات تحسين الاستعانة بالسكان وموظفي التنمية ودمجهم في البرامج الإنسانيّة.

III. تعزيز الاتّساق في مهامّ التقييم بمنظومة الأمم المتحدة

٦١. وفقًا لما أشرنا إليه في المقدّمة، يلتزم مكتب التقييم التزامًا تامًّا بتعزيز الاتّساق في مهامّ التقييم بمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار إصلاح الأمم المتحدة. وهو يعمل على ذلك مع إشراك كيانات أخرى بالأمم المتحدة وبالتنسيق معها، سواء بشكلٍ ثنائي أو على نطاق المنظومة، وذلك على النحو المبيّن أدناه.

A. فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

٦٢. اشترك مكتب التقييم في قيادة أعمال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن إضفاء الطابع المهني على التقييم ومهمّة التقييم اللامركزية منذ عام ٢٠١٥. وبعد أن أطلقت مجموعة العمل المعنيّة بإضفاء الطابع المهني على التقييم ستة مشاريع تجريبيّة عام ٢٠١٦ (لاختبار إمكانيّة التطبيق العملي لإطار كفاءة التقييم حديث التطوّر)، حدّدت الدروس المستفادة الأولى ورفعت تقارير بشأنها لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في اجتماعها العام السنوي المنعقد في مارس ٢٠١٧. وبعد ذلك، أصدرت منشورًا بشأن كفاءة التقييم، وطوّرت أداةً مناسبةً له، ثمّ نشرتهما على نطاقٍ واسع. وقد ساهم مكتب التقييم، باعتباره مشاركًا في الدعوة لعقد اجتماع للفريق المختصّ بمهمّة التقييم اللامركزيّة، في الترويج للممارسات الجيّدة والتعلّم ومشاركتهما بين الوكالات، بما في ذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية لمهامّ التقييم اللامركزيّة بالأمم المتحدة.

٦٣. ساهم مكتب التقييم في أعمال مجموعات عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، فضلًا عن قضايا إنسانيّة. وعلى وجه الخصوص، ساهم مكتب التقييم في وضع مبادئ توجيهية بشأن تقييم السياسات المؤسسية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين؛ وفي تطوير دورة تدريبيّة إلكترونيّة بشأن دمج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييمات؛ وفي التنقيح الفنّي لمؤشر أداء تقييم خطّة عمل الأمم المتحدة على مستوى المنظومة المعنيّة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد ساهم مكتب التقييم أيضًا في وضع خريطة لتقييمات العلاقة القائمة بين العمل الإنساني والتطوير، والتوليف بينها، فضلًا عن وضع مشروع توجيهات لتقييم التدخّلات الإنسانيّة، من المقرر إطلاقه تجريبيًّا في عام ٢٠١٨.

٦٤. شارك مكتب التقييم بفاعليةٍ في أسبوع تقييم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ٢٠١٧، حيث نظّم -بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان- حلقة نقاش حول: "عدم ترك أي أحد خلف الركب: تقييم المجموعات الضعيفة والمهمّشة".

B. خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٥. يُصدر مكتب التقييم سنويًّا تقريرًا عن امتثال تقارير التقييم الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان لمؤشر أداء التقييم في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠١٧، استوفت تقارير التقييم الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، في مجملها، متطلبات هذا المؤشر؛ فقد حصلت على مجموع نقاط بلغ ٩,٢٣. وهذا يعكس التحسينات السنوية المستمرة، بدءًا من عام ٢٠١٥ (بمجموع نقاط ٨,٨٧)، وعام ٢٠١٦ (بمجموع نقاط ٩,١٥) في سياق دمج مبادئ المساواة بين الجنسين في تقارير التقييم.

C. التقييم الإنساني بين الوكالات

٦٦. استمرّ مكتب التقييم عام ٢٠١٧ في المشاركة في أعمال الفريق التوجيهي لفريق التقييم الإنساني بين الوكالات. واستجابةً للمراجعة المستقلّة التي أُجريت عام ٢٠١٦، قرّر الفريق التوجيهي تحسين أداء فريق التقييم الإنساني بين الوكالات عن طريق تبنّي أربع نقاط عمل: (أ) وضع إطار عمل مفاهيمي؛ (ب) وضع خطة عمل مدتها أربعة أعوام؛ (ج) وضع استراتيجية مشاركة واتصال؛ (د) تنقيح المبادئ التوجيهية للتقييمات الإنسانية بين الوكالات. وكجزء من خطة عمله ذات الأربعة أعوام، يُخطط الفريق التوجيهي لفريق التقييم الإنساني بين الوكالات لإطلاق تقييم على مستوى المنظومة للاستجابة للأزمة الإنسانيّة في اليمن عام ٢٠١٨. وقد تطوّع مكتب التقييم للمشاركة في قيادة هذا التقييم.

D. آليّات التقييم المستقلّ على مستوى المنظومة

٦٧. يلتزم مكتب التقييم التزامًا تامًّا ويُشارك في دعم آليّات التقييم المستقلّ على مستوى المنظومة، وسيستمر في ذلك مستقبلًا. وقد دعّم مكتب التقييم في عام ٢٠١٦ تقييمين مستقلّين على مستوى المنظومة تحت قيادة وحدة التفتيش المشتركة. وكان كلا هذين التقييمين جزءًا من دراسةٍ تجريبيةٍ لتطوير آليّة تقييم مستقلّة على مستوى المنظومة واختبارها في منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٧، دعّم مكتب التقييم -من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم- عمليّة المراجعة الخارجيّة لآليّة التقييم المستقلّ على مستوى المنظومة؛ إذ أوصى بإنشاء وحدة تقييم مستقلّ على مستوى المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم مشورةً فنّيةً -من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم- لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة بمواصلة تطوير اقتراح إنشاء وحدة تقييم مستقلّ على مستوى المنظومة، المعروض في تقرير الأمين العام: *تغيير وضعيّة منظومة تطوير الأمم المتحدة لتنفيذ خطّة عام ٢٠٣٠: الوعد الذي قطعناه لتوفير الكرامة والازدهار والسلام على كوكبٍ صحيّ*.

E. التقييمات المشتركة

٦٨. يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان التقييمات المشتركة مع منظّماتٍ أخرى تابعة للأمم المتحدة على كلٍّ من المستوى المؤسسي واللامركزي. فعلى المستوى المركزي، أدار صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٧ -بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)- تمرينًا استطلاعيًّا مشتركًا للتقييمات المشتركة لتشويه الأعضاء التناسليّة للإناث، بالإضافة إلى تقويم مشترك لمدى توافر البرنامج المشترك المعني بزواج الأطفال، وكذلك التقييم المشترك للبرنامج المشترك لوكالات الأمم المتحدة الأربع المعنية بالصحة، بالإضافة إلى البنك الدولي. أما على المستوى القطري، فبالإضافة إلى دعم تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يُدير صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييمات مشتركة أيضًا. فعلى سبيل المثال: أدار صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٧ -بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي- التقييم المشترك للبرنامج المشترك المعني بتعليم الفتيات في مالاوي، بالتعاون الوثيق مع وزارة التربية والتعليم في مالاوي.

F. فرق التقييم الإقليمي بالأمم المتحدة وتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائيّة

٦٩. قدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمًا كبيرًا لجميع تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائيّة، الخاضعة لإدارة منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ - سواء من خلال تقديم دعم فنيّ و/أو ماليّ. وفي أغلب الحالات، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوًا في فرقة العمل المعنيّة بالرصد والتقييم في فرق الأمم المتحدة القطريّة. ويشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان في قيادة فرق التقييم الإقليمي بالأمم المتحدة أو يُساهم فيها بفاعليةٍ، وهي تتكوّن من مستشاري الرصد والتقييم الإقليميين من كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يُشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي -بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)- في قيادة فريق عمل الرصد والتقييم الإقليمي بين الوكالات التابع لمجموعة تطوير الأمم المتحدة بالمنطقة، الذي يوفّر ضمان جودة ومساعدة فنيّة بصورة منهجيّة لعمليّات تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائيّة. وفي دول آسيا والمحيط الهادئ، يؤدي صندوق الأمم المتحدة للسكان دورًا مهمًّا -إلى جانب تقديم تدريب مشترك لأعضاء فرق الأمم المتحدة القطريّة- كعضو فاعل في مجموعة تطوير الأمم المتحدة بدول آسيا والمحيط الهادئ؛ حيث يدعم تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائيّة في هذه المنطقة.

IV. شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين لتطوير قدرات التقييم الوطنيّة

٧٠. يعمل مكتب التقييم على تعزيز مشاركته في تطوير قدرات التقييم الوطنيّة منذ عام ٢٠١٦. فهو عضو في شراكات أصحاب مصلحة رئيسيين، من بينهم "EvalPartners" و"EvalGender+". وبالنظر إلى ولاية الشباب المحدّدة، بدأ مكتب التقييم في أواخر عام ٢٠١٧ شراكةً جديدةً مع "EvalYouth" - وهي حركة عالميّة تابعة لمبادرة "EvalPartners" للمقيّمين الشباب يشترك بها ما يصل إلى ٢٠٠٠٠ شابٍّ من جميع أنحاء العالم. وفي هذا الإطار، دعّم مكتب التقييم المؤتمر الافتراضي الثاني لحركة "EvalYouth"؛ حيث سجّل فيه ٧٥٠ مقيّمًا شابًّا من جميع أنحاء العالم، وكذلك قدّم مكتب التقييم -بالاشتراك مع ASRO والمكتب القُطري بالأردن- مساعدةً لتنظيم ورشة عمل لبناء قدرات المقيّمين الشباب في المنطقة، التي أسفرت عن إطلاق فرع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحركة "EvalYouth".

٧١. دعم مكتب التقييم مؤتمر التقييم الإقليمي الذي نظّمته "EvalMENA" في الأردن، وألقى الخطاب الافتتاحي الرئيسي حول "تقييم المساعدات الإنسانيّة ومواجهة أزمة اللاجئين في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وقد حضر هذا المؤتمر حوالي ٢٠٠ مشارك من جميع أنحاء المنطقة، بما فيهم ممثلون للحكومات، ومنظمات مجتمع مدني، وأكاديميون وبرلمانيون، ومقيّمون شباب.

٧٢. ساهم مكتب التقييم والمكتب الإقليمي بدول شرق أوروبا ووسط آسيا في المؤتمر الدولي المعني بتعزيز منظومات التقييم الوطني، الذي نظّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حيث عمل المكتب الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي جنبًا إلى جنبٍ مع الحكومات في بنما وجمهورية الدومينيكان وأوروغواي؛ لدعمها في إطار تقييم مبادرات السياسة الوطنيّة.

V. برنامج عمل مكتب التقييم لعام ٢٠١٨

٧٣. سيُتابع مكتب التقييم عمله في عام ٢٠١٨ في المجالات الرئيسية الأربعة التالية:

A. التقييمات المؤسسيّة

٧٤. وفقًا لما تنص عليه خطة التقييم المُدرجة في الميزانيّة رباعيّة السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سيُدير مكتب التقييم سبعة تقييمات مؤسسيّة. فقد بدأت ثلاثة من هذه التقييمات في عام ٢٠١٧، وستنتهي في عام ٢٠١٨: (أ) تقييم منتصف المدّة لبرنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ب) تقييم استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان للأزمة السوريّة؛ (ج) التحليل الشامل لمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في سياقات معرضة للخطر. ستبدأ أربعة تقييمات مؤسسيّة في عام ٢٠١٨، ومن المقرر أن تنتهي في عام ٢٠١٩: (أ) تقييم قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستجابة للأزمات الإنسانيّة؛ (ب) تقييم مناهج الإدارة القائمة على النتائج؛ (ج) التقييم المشترك للبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بشأن التخلّي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: التعجيل بإحداث التغيير (المرحلة ١ + ٢)؛ (د) [بصفته عضوًا في فريق التقييم الإنساني بين الوكالات] التقييم الإنساني بين الوكالات على مستوى المنظومة.

B. منظومة التقييم اللامركزيّة

٧٥. وفقًا لما تنص عليه خطة التقييم المُدرجة في الميزانيّة رباعيّة السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، خطّطت المكاتب القطريّة والإقليميّة لإجراء ١٤ تقييمًا قطريًّا على مستوى البرنامج، و٣ تقييمات إقليميّة على مستوى البرنامج لعام ٢٠١٨. ولدعم عمليّة التنفيذ وضمان الجودة واستخدام هذه التقييمات، سيستمر مكتب التقييم في تعزيز منظومة التقييم اللامركزيّة من خلال: (أ) تحديث دليل التقييم القطريّ على مستوى البرنامج، بالإضافة إلى تطوير التعلّم الإلكتروني المرتبط به؛ (ب) تقديم الدّعم الفنّي؛ (ج) تقييم مبادرات تنمية القدرات؛ (د) آليات ضمان الجودة والتقويم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيحافظ على قائمة استشاريّي التقييم ومنظومة إدارة المعرفة.

C. تعزيز الاتّساق في مهامّ التقييم بمنظومة الأمم المتحدة

٧٦. سيستمر مكتب التقييم في المشاركة بدورٍ فعّالٍ في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وفريق التقييم الإنساني بين الوكالات، وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغيرها من مبادرات التقييم على مستوى المنظومة. وسيستمر في المشاركة في قيادة -أو الاشتراك في- فرق العمل المعنيّة بفريق الأمم المتحدة المعنيّ بالتقييم، ومهمة التقييم اللامركزيّة، وقضايا النوع الجنسي وحقوق الإنسان، وقضايا إنسانيّة. وكذلك سيستمر المكتب في العمل مع فريق التقييم الإنساني بين الوكالات، وسيسعى للحصول على عضويّة شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، وهي شبكة عالميّة أعضاؤها من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظّمات مجتمع مدني، ومؤسسات أكاديميّة.

D. شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين لتطوير قدرات التقييم الوطنيّة

٧٧. سيستمر مكتب التقييم في عقد شراكات مع أصحاب مصلحة متعددين لتطوير قدرات التقييم الوطنيّة، من بينهم "EvalPartners"، و"EvalYouth"، و"Evalgender+".

E. ميزانيّة خطّة عمل عام ٢٠١٨

٧٨. اعتبارًا من شهر فبراير ٢٠١٨، ستكون قيمة الميزانيّة الإجماليّة لمكتب التقييم لعام ٢٠١٨ هي ٤٣٨١٧١٩ دولارًا أمريكيًّا. وستتألّف الميزانيّة من فئتي تمويل: (أ) ميزانيّة مؤسسيّة (٢٩٨١١٨١ دولارًا أمريكيًّا)؛ (ب) موارد غير أساسيّة (١٤٠٠٥٣٨ دولارًا أمريكيًّا).